

# Lebanese American University

---

From the SelectedWorks of Ghassan Dibeh

---

April, 2010

## Interview

Ghassan Dibeh, *Lebanese American University*



SELECTEDWORKS™

Available at: [http://works.bepress.com/ghassan\\_dibeh/42/](http://works.bepress.com/ghassan_dibeh/42/)

## موازنة الوزيرة الحسن تحت مبعض التشريح

# الخبر الاقتصادي الدكتور غسان ديبه؛ أين الضرائب على الربح العقاري؟! وهل أصبح قطاع المصارف فوق كل مس؟!



وزيرة المال ربا الحفار الحسن...  
حسناً فعلت بعدم زيادة الضريبة  
على القيمة المضافة.

- في الواقع أرى أن ما حصل كان طبيعياً، وهذا ليس من باب التبرير، فأول مرة بعد خمس سنوات تتم صياغة موازنة عامة، وذلك ضمن حكومة وحدة وطنية تجمع إلى حد ما أطرافاً لديها بعض الآراء المتناقضة على المستوى الاقتصادي، ولقد كان هناك عاملان أساسيان وراء تأخير مشروع الموازنة، أولهما البحث في الضرائب الواجب زيادتها لتغطية الزيادة في الإنفاق، وحين أشبع عن نية لزيادة تحديداً الضريبة على القيمة المضافة واجهت معارضة سياسية ونقابية وشعبية، والعامل الثاني الذي أدى إلى تأخر صدور مشروع الموازنة العامة كان زيادة النفقات التي طلبتها الوزارات وقدرت بنحو ملياري دولار.

■ لوحظ في السنوات الماضية التي تم فيها الصرف وفق القاعدة الإثنى عشرية أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي انخفضت لأن الحكومة لم تكن قادرة على الصرف، ولذا رأى البعض أن الصرف وفق هذه القاعدة قد يكون خياراً أفضل من وضع الموازنة، فما رأيك؟

- إن هذا حصل عملياً، فمن الملاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي بلغت في العام ٢٠٠٥ حوالي ١٨٠ في المئة، فيما انخفضت السنة الماضية إلى ما دون ١٥٠ في المئة، وهي النسبة المتوقعة البقاء عليها في مشروع الموازنة الحالية، ولم تستطع الحكومات اللبنانية تحقيق هذه النسبة بعد مؤتمر «باريس ٢» الذي لحظت خطته ذلك، على رغم كل الأموال التي أتت من الخارج واكتتاب مصرف لبنان والمصارف في سندات خزينة بفائدة صفر. ولكن الصرف وفق القاعدة الإثنى عشرية وغياب الموازنات يؤدي إلى تراجع كبير في الإنفاق الجاري وخصوصاً الإنفاق الاستثماري، لا بل إنه يصبح شبه معدوم، ليقصر فقط على بعض أعمال الصيانة، ما أدى إلى حصول ما يسمى بالفائض الأولي في الموازنات الذي هو احتساب الواردات ناقص النفقات من دون احتساب خدمة الدين العام. وحين يكون هناك فائض أولي يحصل انخفاض في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، وهذه كانت الناحية الإيجابية لعدم وجود موازنات عامة. أما الناحية السلبية فتتمثل بالطبع في تراجع الإنفاق الاستثماري، ما يؤثر على النمو وعلى درجة الخدمات العامة ومنها الكهرباء والاتصالات التي تشكل أكبر دخل للدولة فيما الدولة لم تنفق عليها لتحسين خدماتها. ومهما تكن الإيجابيات والسلبيات فلا يمكن لأي بلد في حالة طبيعية أن يستمر من دون نمو وموازنة.

■ الملفت أن النقاش حول مشروع الموازنة قبل وضعه وإعلانه تركّز على مسألة الضرائب وكيفية تحقيق إيرادات إضافية من دون أي اهتمام بالخطوات

سُجّلت زيادة في النفقات الاستثمارية والاجتماعية، فبلغت النفقات الاستثمارية حوالي ٢٠٢٣ مليار ليرة، بزيادة ١٢١٤ مليار ليرة عن العام الماضي أي ما نسبته ١٤٨,٢١ في المئة، فيما وصلت التقديرات الاجتماعية والصحية والتعليمية إلى مبلغ ١٢٠٠ مليار ليرة أي بزيادة ٢٤ في المئة عن العام ٢٠٠٩.

### حنانيك أيها القطاع الخاص

وستتم تمويل الإنفاق الجديد من خلال الاتكال الكلي على الاقتراض الإضافي، وللجوء الكلي إلى القطاع الخاص للقيام بالمشروعات الاستثمارية وبطرق مختلفة، والقروض الميسرة التي تحصل عليها الدولة من الدول والصناديق المانحة، وإشراك القطاع الخاص، والاستمرار في وتيرة خفض الفوائد التي اعتمدهتها الوزارة بالتنسيق مع المصرف المركزي، وزيادة طفيفة على بعض الضرائب والرسوم وأهمها زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من ٥ في المئة إلى ٧ في المئة، وزيادة رسوم التسجيل العقاري من ٥ في المئة إلى ٧ في المئة للشطر الذي يزيد عن ٧٥٠ مليون ليرة، وإخضاع العقارات المبنية الشاغرة لضريبة الأملاك المبنية.

وفي مقابل هذه الإيرادات، لحظ مشروع الموازنة إعفاءات وإلغاء رسوم وضرائب، وأهمها الإعفاء من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية ورسوم الامتحانات، وزيادة الترخيل على رسم الانتقال للورثة من الدرجة الأولى، وزيادة المبلغ غير الخاضع لضريبة الأملاك المبنية للمالك الذي يسكن منزله إلى تسعة ملايين بدلاً من ستة ملايين، وخفض الغرامات على الضرائب والرسوم بنسبة ٩٠ في المئة، بما فيها غرامات البلدية وأوامر التحصيل وغرامة رسوم السير ووكالات بيع السيارات، وإلغاء ضريبة المبيعات على المؤسسات السياحية الصغيرة غير الخاضعة للضريبة المضافة، وإعفاء السيارات الصديقة للبيئة (Hybrid) من الرسوم الجمركية.

### الخبر ديبه وفائض الموازنات

رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية في جبيل الخبير الاقتصادي الدكتور غسان ديبه يقرأ في الحديث الآتي لمجلة «الأفكار» ما ورد في مشروع الموازنة.

■ بداية، هل هناك برأيك ما يبرر التأخير الذي حصل في إحالة مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء، خصوصاً أن لا موازنات عامة منذ العام ٢٠٠٦؟

منذ العام ٢٠٠٦ والدولة اللبنانية من دون موازنات عامة، والصرف يتم وفق القاعدة الإثنى عشرية... لكن أخيراً ولد مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ بعد مخاض عسير وتأخر تخطى السنة أشهر عن الموعد المخصوص عليه في الدستور، وأكثر من شهرين عن الموعد الذي ضربته حكومة الوحدة الوطنية عند تشكيلها وهو نهاية كانون الثاني (يناير).

إلا أن مخاض ولادة المشروع يُتوقع أن يستتبع بمخاض آخر في مجلس الوزراء وكذلك في مجلس النواب قبل أن تُقر الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ وترى النور فعلياً وتصبح موضع تنفيذ. وقد يكون ما شهدته فترة ما قبل إعلان مشروع الموازنة وإحالتها إلى مجلس الوزراء من نقاشات، عينة عما يمكن أن تشهده المناقشات على طاولة مجلس الوزراء وفي القاعة العامة لمجلس النواب، علماً أن موضوع الجدل الأكبر ألا وهو زيادة الضريبة على القيمة المضافة لم يلحظها مشروع الموازنة على رغم الإصرار السابق لوزيرة المال ربا الحسن وفريقها السياسي أي تيار المستقبل عليه، وهو نقطة إيجابية تُسجل لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وهذا من النوادر... فيما تبقى مسألة النفقات المطلوبة لكل وزارة والتي كانت أحد أسباب تأخير صدور مشروع الموازنة، مدار جدل مرتقب.

وفي ما يتعلق بما ورد من أرقام في مشروع موازنة العام ٢٠١٠ التي وصفتها وزيرة المال ربا الحسن بـ«الطموحة والتوسعية»، قُدرت النفقات العامة بحوالي ١٨٦٥٢ مليار ليرة، بزيادة ٢٣٤٧ مليار ليرة عن العام ٢٠٠٩، أي بنسبة ١٤,٣٩ في المئة، وقُدرت الإيرادات بحوالي ١٢٩٧٧ مليار ليرة، بزيادة ١٥٨٨ ملياراً عن ٢٠٠٩، أي بنسبة ١٣,٩٤ في المئة، وبالتالي سيبلغ عجز الموازنة ٥٦٧٥ مليار، أي ما نسبته إلى مجموع الإنفاق ٣٠,٤٣ في المئة، وذلك بزيادة ٧٥٩ ملياراً عن العام ٢٠٠٩ أي بما نسبته ١٥,٤٤ في المئة، مع العلم أن عجز موازنة العام ٢٠١٠ مرشح للزيادة عن المبلغ المعلن لأن النفقات ستحتسب منذ بداية السنة فيما سيتأخر تحصيل الإيرادات إلى حين إقرار الموازنة أي إلى نحو منتصف السنة!

إلى ذلك، بقيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على حالها أي حوالي ١٤٧ في المئة، على أساس ناتج محلي قدره ٣٧,٣ مليار دولار ودين عام بحدود ٥٥,٣ مليار دولار في نهاية السنة. كما ستبلغ نسبة العجز من الناتج المحلي ١٠,٧ في المئة.

وتتوزع نفقات الموازنة في شكل أساسي بنسبة نحو ٣٥ في المئة على خدمة الدين العام، ونسبة تقارب ٣٠ في المئة على الرواتب والأجور والتعويضات، فيما

الدكتور غسان ديبية وهلا ناصر والثغرات في الموازنة.

هناك من خيار آخر؟

- في شكل عام إن أكثر إيرادات الدولة هي إيرادات ضريبية، وبالتالي هي الأداة الأساسية لعائدات الدولة، ولذا لا مفر من وجود ضرائب ومن زيادتها. ■ ولكن أي ضرائب وكيف؟

- هذا موضوع آخر لأن هناك مشكلة كبيرة في النظام الضريبي اللبناني. ذلك أن أكثر من سبعين في المئة من العائدات الضريبية هي ضرائب غير مباشرة وأهمها الضريبة على القيمة

المضافة التي تمثل ثلث العائدات، والضرائب على الاستيراد، وهذه كلها تصيب الطبقة المتوسطة والطبقات العاملة أكثر من الطبقات الغنية، وهذا ما يسمى بالضرائب التراجعية التي تشكل النسب الأكبر من الضرائب في لبنان، ما يعني أنها غير عادلة، في وقت تبقى الضرائب على الأرباح والضرائب على الفوائد منخفضة جداً، والضرائب على الربح العقاري غير موجودة. ولذا أرى أن علينا أن نبحث عن ضرائب تصاعدية إذا أردنا

زيادة الإنفاق من دون زيادة في الدين العام، وهذه الضرائب هي على الدخل والأرباح وعلى الربح العقاري، ولكن هذه الإصلاحات تصادم في الواقع بمصالح كبيرة، جزء منها مرتبط بالقطاع المصرفي وجزء بالشركات الكبرى، ولا يبدو أن ثمة إرادة لذلك لدى الحكومة الحالية، كما أن تشكيلتها حكومية وحدة وطنية قد لا تسمح بهذا التغيير الضريبي الجذري، في وقت من الضروري فرض ضرائب تصاعدية على الأرباح لأنها الأمثل، ولا تؤثر على الاستهلاك، لأن أكثر الأرباح الكبيرة وأرباح الفوائد وما إلى هنالك لا تحوّل إلى الاستهلاك، وبالتالي من الناحية الماكرو اقتصادية ناهيك عن العدالة الضرائبية، لا يؤثر وضع الضرائب على خزانات الثروات وخزانات الدخل من الأرباح والربح والفوائد، على الاقتصاد كما تؤثر زيادة الضرائب على الاستهلاك، ولكن هذه الضرائب الأخيرة تستسهلها الحكومة. فممنذ أن وضعت الضريبة على

الإصلاحية وبإقامة مشاريع مجدية للبلد، فإلى أي مدى هذا صحي؟

- بالطبع هناك في كل موازنة جباية وأبرز وسائلها الضرائب، ولذا من الطبيعي أن يتناول النقاش الحاد والإعلامي الضرائب التي يكون لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وتأثير على معدل الفقر، وهذا ما حصل حين أشيع أن الضريبة على القيمة المضافة سترتفع، وكذلك الضريبة على فائدة الودائع التي لاقت معارضة من القطاع المصرفي. إلى ذلك هناك في كل موازنة إنفاق لإحياء قطاعات محددة ولأهداف اجتماعية وصحية ومشاريع استثمارية، والشق الإيجابي في هذه الموازنة هو الإنفاق الاستثماري بعد أربع سنوات من غياب الموازنات العامة وبالتالي غياب هذا النوع من الإنفاق.

■ ولكن هل كل إنفاق استثماري ذو طابع إيجابي، خصوصاً بالنظر إلى الكثير من المشاريع الاستثمارية التي نفذت في لبنان والتي لم تكن ذات مردود إيجابي كبير؟

- صحيح ولكن يجب ألا ننسى أن الموازنة هي سنوية وقد لا ترتبط بخطط طويلة الأمد. ففي بعض الدول تعكس الموازنات العامة وجود خطة معينة، أما في لبنان وفي سواها الكثير من الدول هي ممارسة سنوية. وكوننا نخرج من أربع سنوات من دون موازنات عامة، أرى أن أي إنفاق استثماري سيكون له وقع إيجابي. أما الإنفاق الاستثماري على إعادة الإعمار منذ العام ١٩٩٣ إلى الآن فهناك ملاحظات كثيرة عليه، كونه بأكثره صرف على الطرقات والأبنية ولم يكن المردود منه واضحاً. كما أن توقيف أي إنفاق استثماري لا يأخذ فقط إذا كان مردوده إيجابياً بل إذا كان إيجابياً أكثر من أي بديل آخر، فصرف أي مبلغ يمكن أن يتم بالكثير من الطرق، وفي لبنان المشكلة الأساسية في الإنفاق الاستثماري تكمن في أنه ليست هناك خطة تأخذ في عين الاعتبار المردود الاجتماعي وتأثير هذا الإنفاق على الطبقات الفقيرة، أو المردود العام للمشاريع الاستثمارية، ولذا كانت مرحلة إعادة الإعمار التي امتدت في شكل أساسي بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨، كناية عن حزمة من المشاريع أكثر مما كانت خطة إنفاق استثماري تؤدي إلى أهداف معينة ذات مردود عام أو اجتماعي مقدر سلفاً.

## لا حل بدون الضرائب

■ يقتصر الحديث عن تأمين إيرادات جديدة لخزينة الدولة على فرض ضرائب جديدة أو الاستدانة، اليس

## \* مشروع الموازنة الخخصنة وأتوقع أن يكون هناك عجز أولي المتوقع

القيمة المضافة ورُكّب جهاز إداري مهم لإدارتها، أصبح هناك نوع من الروتين في عملية جبايتها، وقد تكون نسبة التهرب منها منخفضة، وبالتالي إن زيادة الضريبة على القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة أوتوماتيكية وتلقائية في إيرادات الدولة، ولهذا السبب كانت فكرة زيادتها، إضافة إلى أن هناك التزامات في خطة «باريس ٢» لزيادة الضرائب على القيمة المضافة، ولكنها جويت بمعارضة كبيرة أدت لمفعولها، وهذا كان جيداً. ■ هل تجد أنها لو رفعت، كان سيكون

لها انعكاسات كبيرة على حجم الاقتصاد؟ - إن تأثير زيادتها سيكون على الطبقات الفقيرة وأكثر على الطبقات المتوسطة، كما أظهرت الدراسات أيضاً أن معدلات الفقر ستزيد، ما سينعكس في شكل أساسي على الاستهلاك، ولذا سجل التجار اعتراضهم عليها، من ضمن الفئات الكثيرة التي عارضتها. ■ لقد لحظ مشروع موازنة العام ٢٠١٠ زيادة على الضريبة على فوائده الودائع من ٥ إلى ٧ في المئة، وهو ما تم الالتزام به في مؤتمر «باريس ٢»، فهل لهذه الزيادة انعكاسات على المصارف أو على الودائع والمستثمرين؟

- لا أعتقد. وهذه ضريبة جيدة وأرى أنه كان يجب أن تزيد إلى ١٠ في المئة، وفي الواقع هناك دائماً من يتأثر من الضرائب، ولكن القطاع المصرفي لم يكن سيتضرر من زيادتها إلى ١٠ في المئة، وبرأيي أن المصارف حين عارضت زيادتها إلى هذه النسبة وأكثر لم تكن تخاف

## التداعيات الاقتصادية للغيوم الرمادية الآتية من بركان «ايسلندا»

يقول الخبير الاقتصادي المتخصص في قطاع الطيران ابراهيم الخياط (مقيم في إمارة دبي):

- هناك قوانين أوروبية تلزم الناقلات الجوية بأن تسدد للمسافرين أثمان الخدمات من أكل ومرطبات ومكالمات هاتفية وفاكس وانترنت لمدة خمس ساعات، ولكن

الآن وبما أن شركات الطيران ألزمت بالتوقف عن الطيران من قبل السلطات السيادية

والدول الأوروبية، وهذا أيضاً ينطبق على دول الخليج، فهذا لن يؤدي إلى أن تكون

شركات التأمين ملزمة بسداد أي تعويضات للمسافرين، هذا أولاً، وثانياً فإن وكالات

التأمين تؤمن ليس فقط على الرحلات وإنما أيضاً على الطائرات، ولأن

الطائرات لن تطير في رماد بركاني قد يؤدي إلى تآكل المحركات وجسم

الطائرة واصطدامها بجزيئات صغيرة، وبالتالي لن تكون هناك

خسارة وهي غير ملزمة قانوناً بالسداد.

مطار فرانكفورت... جثة هامة.



ابراهيم خياط



\* المتخصص في قطاع الطيران الخبير الاقتصادي ابراهيم خياط: شركات التأمين لن تدفع أي تعويض لأن الطائرات جاثمة على الأرض!

يمكن أن تتعرقل لاحقاً حين سيتم البحث في الشروط والأليات، إذ إنها تحتاج إلى مشاريع قوانين غير قانون الموازنة، وقد لا يقبل القطاع الخاص بالشروط المفروضة.

■ هل وجدت مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ طموحاً وتوسعياً كما وصفته وزيرة المال ريا الحسن؟  
- لا أوافق كثيراً معها، ولكن في شكل عام هناك إيجابيات في هذا المشروع وهما التراجع عن زيادة الضريبة على القيمة المضافة وعدم تبني الخصخصة، إضافة إلى رفع الضريبة على الفوائد وإخضاع العقارات المبنية الشاغرة لضريبة الأملاك المبنية، كما أن الفئات الأولى سينخفض إلى ٢٧ مليار ليرة بالمقارنة مع فئات أولى بلغ ١,٣١٤ مليار في العام ٢٠٠٩، أي بانخفاض قدره ١,٢٨٧ مليار ونسبته ٩٨ في المئة. ويمكننا القول إن الموازنة توسعية، بالنظر إلى مجموع النفقات التي سجلت زيادة، ولكن أتوقع أن يكون هناك عجز أولى أكثر من المتوقع، واللافت أن الناتج المحلي المتوقع يزيد في شكل كبير ولا أظنه سيصل إلى هذه الدرجة. □

هلا ناصر

والمبالغ التي تدخلها للخزينة؟ إنطلاقاً من ذلك يجب أن ينظر إلى مردود القطاع العام على أنه مردود عام واجتماعي، ومن هنا يأتي السؤال عن سبب إشراك القطاع الخاص.

■ هل ربما للاستعانة بكفاءاته؟  
- برأيي ليست لدى القطاع الخاص في لبنان خبرات وقدرة مميزة لإدارة وتشغيل مؤسسات إلى حد ما معقدة وكبيرة مثل الكهرباء والاتصالات والمياه، بل أظن أن هدف إشراكه هو التمويل، علماً أن لا شيء واضحاً في هذا الإطار إلى الآن، والحكم على هذه الشراكة سيكون وفق آليات التمويل وتوزيع المردود وتسعير الخدمات والذي هو نقطة مهمة جداً. ولا بد من الملاحظة أن مشروع الموازنة لم يشر إلى الخصخصة بل إلى عملية شراكة مع القطاع الخاص التي ربما تكون محاولة في شكل غير مباشر للخصخصة، ولكن من الواضح أن ثمة تراجعاً عن مفهوم الخصخصة المباشرة، علماً أنها ملحوظة في خطة مؤتمر «باريس ٢» إضافة إلى زيادة الضرائب، وبالتالي هناك تراجع على هذين المستويين من الفريق الذي كان يريد زيادة الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق الخصخصة. وأشد على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص

على أرباحها، كما أن القيمين عليها يعرفون كذلك أن الودائع لن تهرب لأن معدلات الفوائد في لبنان مرتفعة أكثر مما هي في الكثير من الدول، كما أن جزءاً أساسياً من الودائع في المصارف اللبنانية ليست وداًئع متحركة أي لا تبحث عن مكان للاستثمار بحسب تغير أسعار الفوائد. فالجزء الأكبر منها هي وداًئع للبنانيين مقيمين والمستثمرين لبنانيين من الخارج ولغربيين لبنانيين. ولا بد من الإشارة إلى أن ربحية المصارف لا تتأثر لأن الضريبة تقتطع من حساب المودعين، ولكن المسألة بالنسبة إلى المصارف نفسية، كون هذه الزيادة قد تمهد لزيادات أخرى على الضرائب عليها، فالقطاع المصرفي في لبنان يعتمد على قدسيته إذ إنه سيصبح قطاعاً مقدساً وليس قطاعاً اقتصادياً، بحيث لا يمكن وضع ضريبة على الودائع ولا يمكن نزع السرية المصرفية، ولا يمكن زيادة الضريبة على أرباح المصارف، ولا يمكن انتقاد ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة، ولذا تأتي معارضتهم في هذا الإطار، كونهم تحولوا إلى قطاع لا يمس إلى حد ما، فلا يعقل أن تبقى الضرائب على أرباح المصارف فقط بنسبة ١٥ في المئة كما هي حالياً، فيما أكثر هذه الأرباح ريعي. كما أن الخوف من هرب المصارف اللبنانية إلى الخارج في حال تم رفع الضريبة على الأرباح، في غير محله، ففي لبنان لا توجد شركات عابرة للقارات، كما أن جزءاً أساسياً من أرباح المصارف يأتي من تمويل عجز الخزينة من خلال الفوائد على سندات الخزينة.

■ كانت هناك ثمة دهورات لاستثمار السيولة الفائضة في المصارف والتي تقدر بأكثر من اثني عشر مليار دولار، فهل هناك إمكانية وألية لتوظيف هذه السيولة في مشاريع عامة والاستفادة منها؟

- لا يمكن في ظل النظام الاقتصادي الحالي. فهذه مصارف خاصة وبالتالي تنصرف بأموالها وتوزعها بحسب ما تجده في مصلحتها. وما يقوم به المصرف المركزي في هذا الإطار يتعلق بالسياسة النقدية ولا يمكن أن يطبق على بقية المصارف. ولكن ثمة مشكلة لدى السلطات المصرفية، فهذه السيولة الفائضة تدفع عليها فوائد من دون أن تستثمرها، خصوصاً بعدما كانت نسبة كبيرة من استثمارات المصارف تتحول إلى خارج لبنان وخفت مع الأزمة المالية العالمية. وبرأيي لا تشكل هذه السيولة الفائضة حلاً لمشكلة الخزينة ولا لمشكلة الاستثمار العام في لبنان، باستثناء أنها قد تشكل الخزان الذي سيستخدمه القطاع الخاص للاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي الشراكة التي نص عليه مشروع الموازنة.

## قناع الخصخصة

■ إلى أي مدى ترى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مجدية، وهل هي غطاء مقنع للخصخصة؟  
- قد تكون كذلك، علماً أنها مختلفتان. ولكن المسألة تتوقف في النهاية على آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونسب توزيع الأرباح ومردود الأرباح، فلا بد من الإشارة إلى أن القطاع العام يجب ألا يحقق أرباحاً وهذا مفهوم خاطئ، بل يجب أن يكون له مردود اجتماعي ومردود عام، فهدف القطاع العام هو رفاهية المستهلك والمواطن وليس تعظيم مداخيل الدولة. فعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات يحول ١,٤ مليار دولار لخزينة الدولة بعدما تحول إلى أداة ضريبية ومدخول للدولة، بينما يجب أن يحقق مردوداً عاماً للقطاع في سبيل تحسين خدماته، وفي المقابل يستنزف قطاع الكهرباء الدولة، وهناك تركيز إعلامي من الحكومة عليه، فوزارة المال تصدر شهرياً ميزانيتها للكهرباء، والسؤال لماذا لا تصدر شهرياً ميزانية الاتصالات

الأفكار | ٣٦

## فارس شركة «المملكة» سليمان سلطان يحوز على المركز الثاني في بطولة الناشئين وكأس ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد

الفارس سليمان علي سلطان، فارس فريق «المملكة» القابضة الذي يملكه الأمير الوليد بن طلال حصل على المركز الثاني لفئة الناشئين في سباق القدرة والنحمل وعلى كأس ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة الذي أقيم في القرية الدولية على مسافة ١٢٠ كيلومتراً يوم الجمعة في التاسع من نيسان (أبريل). وحلت الفارسة البحرينية الشبخة نجلاء بنت سلمان بن صقر آل خليفة بالمركز الأول.

وعبر الفارس سليمان سلطان عن سعادته البالغة في تحقيقه وصافة بطولة الناشئين مؤكداً بأنها البداية والاتي سيكون أفضل مع شركة «المملكة» القابضة في ظل الرعاية والاهتمام من الأمير الوليد بن طلال لفريق «المملكة».

ويأتي هذا الانتصار في إطار عدد من الانتصارات السابفة لفرسان «المملكة» القابضة بشكل عام وفي بطولات مختلفة. ففي مطلع العام الحالي حصلت الفارسة لطيفة الشيخ، فارسة فريق «المملكة» القابضة على المركز الأول لكأس سباق الشبخة فاطمة بنت منصور بن زايد آل نهيان للقدرة والنحمل للسيدات في أبو ظبي لمسافة ٩٠ كيلومتر. وفي نهاية العام الماضي ٢٠٠٩، حصلت الفارسة لطيفة الشيخ على المركز الثاني في بطولة تحدي القدرة للسيدات في دبي. كما حقق الفارس الدولي عبد الرحمن الحواس المركز الأول وكأس الأمير خالد بن سلطان في سباق مهرجان الخالدية للقدرة والنحمل، وفي عام ٢٠٠٨ حقق فريق «المملكة» القابضة المركز الأول في بطولة الوفاء الدولية في دمشق، كما حصد فارس القفز خالد العيد أكبر عدد من النقاط في نهائي البطولة العربية المؤهلة لبطولة العالم.

وفي شهر آذار (مارس) من العام نفسه كذلك حقق الفارس رمزي الدهامي المركز الأول في بطولة قطر الدولية التي أقيمت في العاصمة الدوحة بالإضافة إلى المركز الأول في بطولة ملك البحرين المؤهلة لنهائيات بطولة العالم. وفي شباط (فبراير) ٢٠٠٨ حقق كذلك المركز الثاني في الجولة الافتتاحية والمركز الثالث للجائزة الصغرى في بطولة أبو ظبي الدولية والتي ألهته لبطولة العالم التي أقيمت بين ٢٤ و٢٦ من شهر كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٨. وفي كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٧ حقق فريق «المملكة» بطولة البحرين للقدرة بالحصول على المركز الأول والثالث والرابع في السباق الذي نظمه الاتحاد الملكي البحريني للفروسية برعاية صاحب السمو الأمير ناصر بن حمد آل خليفة، وقد دخل الفريق هذا السباق الذي إمتد على مسافة ١٢٠ كيلومتر وشارك فيه أكثر من ٦٠ فارساً من دول مختلفة. وفي شباط (فبراير) عام ٢٠٠٧ حقق الفريق كأس ولي العهد الأولى للفروسية في المملكة العربية السعودية، وفي الشهر الذي يليه حقق الفريق كأس الملك عبد الله للفروسية عام ٢٠٠٧ حيث أقيمت البطولة في الرس بالقصيم. وفي شهر نيسان (أبريل) من العام ٢٠٠٧ حقق الفريق كأس الملك عبد العزيز للفروسية الذي أقيم في حائل. وفي عام ٢٠٠٦ حصل الفريق على كأس الاتحاد السعودي للفروسية.

